

الهندسة المالية وفق القواعد المالية الإسلامية كضرورة حتمية لتطوير الأسواق المالية Financial engineering according to Islamic financial rules for the development of financial markets

سليم قط¹، عبد الحق رايس²

¹ جامعة محمد خيذر بسكرة-الجزائر، ، salim.gat@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيذر بسكرة-الجزائر، ، abdelhak.rais @univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/03 تاريخ القبول: 2022/03/25 تاريخ النشر: 2022/04/12.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في كيفية تطوير الهندسة المالية الإسلامية حيث تتوافق مع الأحكام والقواعد المالية الإسلامية، والتطوير التاريخي لها، وضرورة تكييفها وفق المستجدات والابتكارات المالية الحديثة في الأسواق العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تعتمد على ركنين أساسيين في التطوير وهما منهج المحاكاة ومنهج الأصالة والابتكار، كما أن للهندسة المالية الإسلامية وجود تاريخ قديم إذ أن الشريعة الإسلامية أبقت على مجال الابتكار والتجديد في المجال الحلال مفتوحا، وحددت المجال الحرام في إطار محدد وتشير الدراسات العديدة إلى استخدام الهندسة المالية في المعاملات الإسلامية ومن أمثلتها ما أفتى به الإمام محمد بن حسين الشيباني في مسألة شراء عقار مع اشتراط المدة من أجل إعادة بيعه.

كلمات مفتاحية: أسواق الأوراق المالية، الهندسة المالية، المعاملات المالية الإسلامية، الهندسة المالية الإسلامية

تصنيفات JEL : G15، G1

Abstract:

This study aims to research how to develop Islamic financial engineering as it conforms to Islamic financial rules and regulations, its historical development, and the need to adapt it according to modern financial developments and innovations in global markets.

The study concluded that Islamic financial engineering relies on two basic bases in development, namely, the simulation approach and the originality and

innovation approach, and Islamic financial engineering has an ancient history, as Islamic Sharia has kept the field of innovation and renewal in the halal field open, and defined the forbidden field in a specific framework and indicates Numerous studies on the use of financial engineering in Islamic transactions, for example, is the fatwa issued by Imam Muhammad bin Hussein al-Shaibani on the issue of buying a property with the stipulation of the period in order to sell it again.

Key words: securities markets, financial engineering, Islamic financial transactions, Islamic financial engineering.

Jel Classification Codes: G1, G15,

1. المقدمة

تحتل سوق الأوراق المالية مكانة مهمة في المجال الإقتصادي اليوم نظرا لما يمكن أن توفره هذه الأسواق من فرص نجاح لتمويل التنمية الإقتصادية، وزادة أهميتها مع التطورات التكنولوجية خاصة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال، هذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في زيادة نطاق العولة بكل أشكالها، إضافة إلى ما سبق التطور الكبير في معظم المؤسسات المالية والإقتصادية على حد سواء عمل على رفع المستوى المنافسة بين المؤسسات و محاولة كل منها الإستفادة أكثر من الفرص الإستثمارية و التمويلية التي قد توفرها أسواق الأوراق المالية على المستوى الع المي، مما وضع أسواق الأوراق المالية العالمية أمام تحدي مواكبة التغيرات العالمية الإقتصادية وتحدي توفير فرص إستثمار وتمويل لكل المتعاملين في الأسواق سواء المستثمرين الصغار أو الكبار.

هذا ما دفع بالمتحجين المالي ون في كل الأسواق إلى السعي لتطوير المنتجات المالية و تنويعها بما يتوافق مع متطلبات تطوير أسواق الأوراق المالية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمة أسواق الأوراق المالية في عمليات التنمية الإقتصادية من خلال رفع معدلات التمويل و توفير السيولة. ومنه فإن التطورات المالية التي مست المنتجات المالية كانت لها نتائج سلبية و ان كانت لها بعض الإيجابيات ، هذا ما ساهم في ظهور المعاملات الإقتصادية و المالية الإسلامية نظرا لطبيعة المعاملات المالية في الأسواق الوضعية و ما يكتنفها من م ظاهر الغش و التلاعب والقمار والبيع الصورية أو المظهرية وبيع الدين بالدين ، كلها من المعاملات المحرمة شرعا و تقبها المباشرا أو غير المباشر في حدوث الأزمات المالية والإقتصادية ، والملاحظ أن كثير من إقتصاديات الدول الإسلامية و غير الإسلامية أدركت مدى

صحت ومثانة المعاملات المالية والإقتصادية الإسلامية ، مما أدى بها إلى تبني بعض هذه المعاملات على غرار بريطانيا التي فتحت الباب أمام المعاملات المصرفية الإسلامية ، كما أصبحت ماليزيا النموذج المثالي الرائد في الكثير من المعاملات المالية الإسلامية و أنشأت سوق الأوراق المالية الإسلامية ، بالإضافة إلى البحرين التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال.

ويتداول في هذه الأسواق الإسلامية أوراق مالية إسلامية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ، إلا أن أسواق الأوراق المالية الإسلامية أمام تحدي تطوير منتجاتها المالية و هذا بواسطة الهندسة المالية الإسلامية التي يجب ان توفر أدوات إستثمارية تضمن حلولاً تمويلية و إستثمارية مع عدم مخالفتها للاحكام الشرعية من أجل تعبئة المدخرات و إستغلالها في إحداث التنمية الإقتصادية. مما سبق فإننا في هذه الورقة البحثية نحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

2.1 الإشكالية:

لتحقيق الهدف من الدراسة نسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي تحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية و ما هي مناهج تطويرها ؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نقترح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الممارسات غير الأخلاقية المنهي عنها شرعا في الأسواق المالية التقليدية التي تستوجب حلول بديلة شرعية.

- ما هي مظاهر تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في تاريخ المعاملات المالية الإسلامية .

3.1 الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية الأساسية والأسئلة الفرعية نطلق من الفرضيات التالية:

- تكتنف المعاملات المالية في الأسواق التقليدية الكثير من الممارسات غير الأخلاقية ومنهي عنها شرعا، كبيع ما لا تملك ، وبيع الغرر ، والمقامرة والمضاربة غير الشرعية.

- في تاريخ المعاملات المالية في الإقتصاد الإسلامي الكثير من الحلول الإبداعية والإبتكارية،

غير أنها لم تعرف باسم الهندسة المالية، حيث أبقت الشريعة على مجال الإبتكالي وإيجاد

الحلول مفتوحا وخاضع للأحكام الشرعية.

4.1 منهج الدراسة

تعتبر مواضيع المالية الإسلامية من المواضيع الحديثة مقارنة مع مواضيع الإقتصاد والمالية التقليدية عموما، ولدراسة هكذا مواضيع نستخدم عدة مناهج علمية في البحث، على غرار موضوعنا الذي

إستخدمنا فيه المنهج الوصفي التحليلي ، من أجل وصف لأهم الأحداث التاريخية في مسار المالية الإسلامية وتحليل إمكانية تطبيقها وتطويرها لكي تتوافق مع متطلبات المالية والتكنولوجية الحديثة.

2. مقومات الشرعية لقيام سوق الأوراق المالية الإسلامية

تعتبر سوق الأوراق المالية المعاصرة من بين الموضوعات الاقتصادية الحديثة في تاريخ الاقتصاد، وسوق الأوراق المالية الإسلامية على غرار السوق المعاصرة أو الوضعية فهي كذلك من الموضوعات الجديدة حيث ظهرت البوادر الأولى لإنشائها أو تكوينها في القرن العشرين، لذلك لم يعرف الاقتصاد الإسلامي هذا النوع من الأسواق في بداية الإسلام، و منه جاء دور الاجتهاد المعاصر للاهتمام و التقصي بخصوص هذه السوق وسوف نحاول في هذا البحث تحديد تعريف اصطلاحي و شرعي لسوق الأوراق المالية الإسلامية و تطورها التاريخي و الحاجة إلى قيامها .

1.2 تعريف سوق الأوراق المالية الإسلامية و تطورها التاريخي .

يمكننا في هذا السياق ذكر بعض التعريفات لسوق الأوراق المالية الإسلامية و التي هي قليلة في الحقيقة و منها (ولد عالي، 2011، صفحة ص 120).

أما السوق التي تقوم على الالتزام الشرعي في كل عناصر السوق من بضاعة و حقوق للمتعاملين وأساليب إجراء الصفقات والمعاملات دون التقيد بوجود مكان معين .

-كما تعرف الأسواق المالية الإسلامية بأنها أسواق لتبادل ثروات المالية التي ترتبط قيمتها بحركة الأموال في المستقبل، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و تعتمد على المشاركة في الربح و الخسارة .

-كما ينصرف مفهوم سوق الأوراق المالية الإسلامية إلى الدلالة على التعامل بالتمويل

المتوسط وطويل الأجل، و ذلك عن طريق تجميع المدخرات و استثمارها حسب قواعد الشريعة الإسلامية .

وقد عرفها الدكتور احمد محي الدين احمد بأنها سوق منظمة تنعقد في مكان معين و في أوقات دورية للتعامل الشرعي بيعا و شراء لمختلف الأوراق المالية ، و تهدف إلى تعبئة المخدرات النقدية و توجيهها نحو المشروعات المنتجة .

ويقصد بالسوق المنظمة أنها تخضع لقوانين و لوائح تنظم إدارتها و تحكم عملياتها، و يقصد بالتعامل الشرعي أن يجري التداول على أوراق مالية يصح إصدارها شرعا و بصيغ

مشروعة ، و أن تتقيد كافة عملياتها بالإطار الشرعي للمعاملات ، كما اظهر هذا التعريف دور سوق لأوراق المالية الإسلامية في المساهمة في أحداث تنمية اقتصادية وذلك من خلال تجميع المدخرات وتمويل المشروعات الناجحة .

ويمكن تعريف سوق الأوراق المالية الإسلامية بأنها ذلك الإطار أو المجال الشرعي الذي تتم فيه إصدار الأدوات المالية، المتوافقة مع القواعد الشرعية من طرف أصحاب الحجز ثم اقتناؤها و تداولها عبر قنوات فعالة بين أصحاب الفائض و بصورة منظمة و مراقبة على أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق و ذلك من اجل إنماء الأموال في إطار شرعي (بن ضيف، 2008/2007، صفحة ص،35).

من خلال التعاريف السابقة الذكر نلاحظ أنها انصبت حول السوق الذي تصدر فيه (سوق أولية) و تتداول فيه (سوق ثانوية) كل أنواع الأوراق المالية البديلة للأوراق الر بوية أو المحرم شرعا إصدارها و تداولها في نظيرتها الوضعية ، و ذلك بهدف إنماء المال المطلوب شرعا و خلق تنمية الاقتصادية و الاجتماعية من اجل تطوير حياة الإنسان المسلم و ازدهارها اقتصاديا، و كل ذلك في إطار الشرعية الإسلامية .

2.2 ضرورة إيجاد سوق للأوراق المالية الإسلامية

نظرا لطبيعة المعاملات المالية التي تقع في سوق أوراق المالية المعاصرة أو الوضعية و عدم توافقها مع الضوابط الشرعية جاءت الحاجة إلى إيجاد إطار للمعاملات على الأوراق المالية في إطار الضوابط الشرعية .

1.2.2 الممارسات غير الأخلاقية المنهي عنها شراعا في الأسواق التقليدية

من أهم صور الأضرار الموجودة في سوق الأوراق المالية التقليدية البيوع الصورية، و ال غ رر والغش، واتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية والإحتكار و الربا، و سوف نوجزها في ما يلي:

✓ الربا

يظهر الربا في سوق القطع (العملات و المعادن النفيسة) حيث يعتمد تجار الصرف إلى تأمين أنفسهم ضد خطر تقلبات سعر الصرف، فهم سيشترون العملة المطلوب تسليمها أجلا، و يودعونها في المصرف في هذا الأجل نظير ربا، لهذا نجد الفرق بين سعر الصرف الأجل و سعر الصرف العاجل (الحاضر) يتوقف على فرق الربا(سعر الفائدة) حيث يلاحظ أن سعر الصرف الأجل دوما ذو علاقة عكسية مع

سعر الفائدة، و يظهر أثر الربا في سوق الربا في سوق الأوراق المالية حينما ترفع الدولة سعر الفائدة بمعدل اكبر من العائد على الأوراق المالية، فمعلوم أن مكونات السوق هي الأسهم و السندات فإذا انخفضت قيمة السندات ارتفع سعر الفائدة، و قد أشار كثير إلى العلاقة العكسية بين السعر السوقي للسندات و سعر الفائدة السوقي، و اعتبرها كثير أنها (هذه العلاقة العكسية) هي السبب نحو التوجه نحو المضاربة على السندات و أنها سبب تحويل الأموال من الاستثمار الحقيقي إلى الاستثمار المالي و المضاربة على القيمة السوقية للسندات.

و قد حرم الإسلام الربا و كل ما يوصل إليه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ (278)﴾ فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله و إن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون و تظلمون﴾ (سورة البقرة، الصفحات الایة [278-279]).
و عن جابر (رضي الله عنه) قال: لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل الربا و موكله و كاتبه و شاهديه و قال: ((هم سواء)) (صحيح مسلم، صفحة ص82).

✓ البيوع الصورية أو المظهرية.

أي هي خلق معاملات نشطة على سهم ما في الوقت الذي لا يوجد فيه تعامل فعلي على هذا السهم، و ذلك كأن يقوم شخص ببيع أوراق مالية لشخص آخر على أن يتفق معه على إعادة شرائها في نفس اليوم بنفس السعر أو بسعر أعلى أو اقل حسب الاتفاق، و الهدف من ذلك هو إيهام المتعاملين بحدوث تغييرات سعرية حقيقية على الورقة المالية و أن التعامل على هذه الورقة نشط و هذا خداع للمتعاملين في سوق أوراق المالية بهدف تحقيق أرباح للمستثمرين المخادعين، و قد نهي الشرع الحكيم عن مثل هذه المعاملات و التصرفات المخادعة التي لا تلتزم بأي أخلاق حميدة ، و تفسد المقصد و الوظيفة التعبدية المراد تحقيقها لعباد الله، و هي الاستخلاف و إعمار الأرض و قد ينجم عن هذا النوع من المعاملات و التصرفات ما يلي: (شحاته و فياض، 2001، الصفحات ص-ص، 60-61).

1 - الأضرار بالمنشآت و بالسوق من خلال خلق سعر غير حقيقي لا يعبر عن واقع السوق أو المؤسسة و هذا تدليس للحقيقة .

2 - فيه خداع للمجتمع.

3 - فيه كسب خبيث، حرام و قد حرم القرآن و السنة أكل مال الحرام.

4 - هو نوع من التناحش أي أن يزيد في ثمن الشيء من لا يرغب في شرائه وإنما ليغوي المشتري الحقيقي، فهذه الصور بسيطة إذا قورنت بما يحدث في البورصة.

✓ الاحتكار

يظهر الاحتكار عند سعي المضاربون لجمع نوع واحد من الأوراق المالية في يد واحدة، ثم التحكم في السوق، و استغلال حاجة المتعاملين بالسوق، و ذلك بفيض سعر معين عليهم، أو الانفراد البصنة القرار في المنشأة المصدر لها، كما أن الأسعار التي يفرضها المحتكرون تمثل أسعارا غير عادلة، و تفتقر إلى قوى العرض و الطلب، و تضر بالسوق و بالتعاملين به، لذا حارب الإسلام الاحتكار و جعله محرما و جريمة تستوجب الطرد من رحمة الله، فعن ابن عمر (رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿الجالب مرزوق، و المحتكر ملعون﴾.

✓ اتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق:

و تستهدف هذه الاتفاقيات إحداث تغيرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح، بحيث تقوم مجموعة من الأشخاص بترويج إشاعات عن سوء حالة المنشأة المعينة بالأوراق المالية محل الإتفاق وفقا لهذه المعلومات يقوم العملاء بتخلص من هذا النوع من لأوراق المالية بسرعة من اجل تقليل مقدار الخسارة مما يزيد من عرضها و تنخفض أسعارها بشكل كبير و سريع، فيقوم الملاحون أو المتآمرون بشراء تلك الأوراق المالية بعد أن تصل أسعارها إلى أدنى حد، بعد ذلك ينشرون معلومات عن تحسن ظروف المؤسسة و تحقيق أرباح سنوية جيدة بهدف التأثير على أسعار أوراقها المالية التي هي بحوزتهم بغرض بيعها وتحقيق أرباح غير عادية و غير متوقعة. (بن ضيف، 2008/2007، صفحة 69)

3.2 الضوابط الشرعية للمعاملات في سوق الأوراق المالية الإسلامية

نظرا لطبيعة المعاملات في أسواق الأوراق المالية التقليدية و ما يشوبها من الحرام و الشبهات في أحيان أخرى، جاءت سوق الأوراق المالية الإسلامية بضوابط و قواعد تستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التي ضببت المعاملات بأحكام و قواعد تمتاز بقدرتها على تحقيق النفع لكل المستثمرين و للاقتصاد عامة.

أما المقصود بالضوابط الشرعية لمعاملات أسواق الأوراق المالية، هي الأحكام و القواعد و الأسس الكلية المستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية، و التي تحكم المعاملات في هذه الأسواق و غيرها، أما

المقصود بمصادر الشريعة الإسلامية هي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة و رأي جمهور الفقهاء (شحاته و فياض،، 2001، صفحة 52) و اجتهادهم في المسائل الحديثة في العصر و عموما يمكن ذكر بعض الضوابط الشرعية للمعاملات في أسواق الأوراق المالية الإسلامية كما يلي:

- تجنب التعامل بالربا التي نهى عنها سبحانه و تعالى و حذر منها اشد تحذير في كتابه العظيم، و كذلك نهى عنها النبي (صلى الله عليه وسلم) و جاءت حرمة الربا نظرا لما فيها من الظلم و الاستغلال، و لما ينتج عنها من مضار اقتصادية و اجتماعية عديدة. (أبو نصر، 2006، صفحة ص 11).
- عدم التعامل في الأوراق المالية غير الإسلامية كالسندات، و صكوك التمويل، و ما في حكمها، أو الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم كالتعامل بالربا، أو إنتاج المحرمات، أو المتاجرة بها (محمد فتح الله، 2006، صفحة ص 27).

- الصدق في التعامل و تقديم البيانات الصحيحة لان الصدق فضيلة وخلق إسلامي أمر به كافة المسلمين، و قد وضع النبي (صلى الله عليه وسلم) جزاء الصدق و الصادقين فقال في ذلك: ﴿البيعان بالخبار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما و إن كذبا و كتما محقق بركة بيعهما﴾ (صحيح البخاري و الحديث رقم، 2082).

- تجنب بيع النجش و هو أن يزيد الرجل في ثمن السلعة بدون أن يرغب في إشتراءها و إنما ليضل المشتري الحقيقي عن سعرها الحقيقي و هذا غش و خداع في المعاملات (محمد فتح الله، 2006، صفحة 25).

- الوفاء بالعهود و العقود إذ انه من مقتضيات حسن التعامل، عرفا و شرعا، الوفاء بالعهود و العقود و المواعيد و الوفاء بالديون في موعدها المتفق عليه و عدم المماطلة في السداد و ذلك لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود﴾ (سورة المائدة، صفحة الآية رقم 1).

- إن الغاية لا تبرر الوسيلة، فالإسلام لا يقبل الوصول إلى المعاملات الطيبة بالوسائل الخبيثة، و لهذا فالإسلام يرفض جمع المال عن طريق حرام و إن تم إنفاقه في الخيرات و الطاعات، و الرسول (صل الله عليه وسلم) يقول (و لا يقبل الله إلا الطيب).

• كما أن من أهم المبادئ أو الضوابط الشرعية للمعاملات في أسواق الأوراق المالية الإسلامية أو غيرها، هو مبدأ الإباحة الأصلية، فالشريعة قررت في قواعدها و ضوابطها الفقهية لقاعدة الشرعية التي نصت على أن "الأصل في البيوع الإباحة" المنبثقة من الأصل العام "الأصل في الأشياء الإباحة" حتى يثبت النهي، وهذا في كل شيء، و كذلك الأمر بالنسبة للمسائل و العقود المستجدة في عصرنا فهي مقبولة شرعا ما لم تتعارض مع دليل شرعي من المصادر الأصلية أو لم يتطرق لها فقهاء الأمة من قبل و كان مما اقتضيته مصالح الناس عامة و لم يشمل على مفسدة راجحة (مخلوفي، 2011، صفحة 10).

3. الهندسة المالية في أسواق الأوراق المالية الإسلامية

إن حاجة سوق الأوراق المالية الإسلامية لأدوات مالية مبتكرة غير تقليدية حيث تكون هذه الأدوات متوافقة مع الشرعية الإسلامية، و تستجيب لمتطلبات الكفاءة و الفعالية الاقتصادية لا يكون إلا من خلال الهندسة المالية الإسلامية (Islamise Financial engineering)، و التي تعمل على تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية و زيادة فعالية و إتاحة فرص أكثر للاستفادة من رؤوس الأموال المتدفقة إليه، و كذا مواكبة التطورات العالمية في أسواق أوراق المالية، لذلك سوف نعالج في هذا البحث الهندسة المالية من حيث تعريفها و تطورها ثم التطرق إلى الهندسة المالية الإسلامية.

1.3 تعريف الهندسة المالية و أسباب تطورها:

قبل التطرق للهندسة المالية الإسلامية يجب الإشارة أولا إلى تعريف الهندسة المالية التقليدية في أسواق الأوراق المالية المعاصرة.

1.1.3 تعريف الهندسة المالية.

تعرف الهندسة المالية بأنها: "التصميم و التطوير لأدوات و آليات مبتكرة، و صياغة الحلول الإبداعية لمشاكل التمويل"

– الهندسة المالية هي "تصميم ، و تطوير و تزويد بالتقنيات المالية المبتكرة و صياغة حلول عملية للمشاكل المالية" (سامي لسويلم، 2000، صفحة ص5).

نلاحظ من التعاريف السابقة أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع الأنشطة هي:

– ابتكار أدوات مالية جديدة.

– ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف العمليات المالية

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تتلاءم مع الظروف المحيطة بالمشروع.

والابتكار المقصود هنا هو ليس مجرد الاختلاف عن السائد في السوق، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميز إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة و المثالية، و هو ما يعني أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات المالية السائدة تحقيقه. (محمد كريم، 2011، صفحة 3)

2.1.3 نشأة الهندسة المالية وأسباب تطورها

يرجع ظهور الهندسة المالية إلى منتصف الثمانينات بهدف إعانة و خدمة شركات الأعمال لمواجهة المخاطر و التخلص من القيود التشريعية و الضغوط التي يفرضها السوق و بيئة الأعمال، ففي بريطانيا أنشأت البنوك إدارات أو أقسام لمساعدة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر التي يتسبب فيها العملاء للشركات، حاولت هذه الأقسام إيجاد حلول لتلك المشكلات فكانت محاولات منها لتطوير منتجات أسواق المال فكانت هذه بداية ظهور الهندسة المالية، و في عام 1992 أنشئ الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين، و أصبح هذا الاتحاد يضم نحو 2000 عضو من أنحاء العالم أما أسباب تطور مفهوم الهندسة المالية و اتساع مجال العمل بها على مستوى أسواق أوراق المالية العالمية يعود إلى التطور الذي شهدته الأسواق العالمية في حد ذاته و يمكن تلخيص ذلك في ما يلي: (حنيوة و علي موسى، 2011، صفحة 3)

- تعدد و تنوع استراتيجيات الاستثمار بسبب تنوع و تجدد أدوات الاستثمار خاصة مع ظهور المشتقات المالية.

- اتساع و تعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، و قد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، و إتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد و تقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.

- تطوير أدوات المراجعة بين الأسواق بما يعمل على تحسين التكاليف و زيادة العائد و العمل على الانفتاح على الأسواق العالمية.

2.3 الهندسة المالية الإسلامية، تعريفها، خصائصها، أهميتها.

1.2.3 تعريف الهندسة المالية الإسلامية و تطورها التاريخي

يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن التصميم التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل و كل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي. (عمر و خضيرات، 2011، صفحة 14)

- الملاحظ من هذا التعريف انه مطابق للتعريف الهندسة المالية التقليدية المشار إليه سابقا غير انه يتميز (الهندسة المالية الإسلامية) بأخذ بعين الاعتبار ضرورة توافق نشاط الهندسة المالية الإسلامية و منتجاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالتالي فإن تعاريف الهندسة المالية الإسلامية تتضمن ثلاثة عناصر هي:

(قندوز، 2007، صفحة 20).

- ابتكار أدوات مالية جديدة.

- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف العمليات المالية

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تتلائم مع الظروف المحيطة بالمشروع.

- أن تكون الابتكارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، و هذا مايميز الهندسة المالية الإسلامية عن الهندسة المالية التقليدية ، فوجود الضوابط و القواعد الشرعية يحدد المجال الشرعي لعمل الهندسة المالية الإسلامية.

2.2.3 التطور التاريخي للهندسة المالية الإسلامية

أما تاريخ ظهور الهندسة المالية في الإسلام، فإنها ظهرت مع ظهور الشريعة الإسلامية بأحكامها الجلية، وقد يكون توجيه النبي (صلى الله عليه وسلم) لبلال المازني (رضي الله عنه) عندما أراد أن يبادل (التمر الجيد بالتمر الرديء ، فقال له (صلى الله عليه وسلم): " لا تفعل، بع الجمع بالدراهم و اشتري بالدراهم جنيا" إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلي الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية. (عايب، 2011، صفحة 2).

لكن الملاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل هذه الحلول و إنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية، وهذا يتفق مع القول بأن الأصل في المعاملات الحل إلا ما يعارض نصاً أو حكماً شرعياً ثابتاً، و منه فإن الشريعة الإسلامية أبقت على مجال الابتكار و التجديد في المجال الحلال مفتوحاً، وحددت المجال الحرام في إطار محدد و تشير الدراسات العديدة إلى استخدام الهندسة المالية في المعاملات الإسلامية و من أمثلتها ما أجاب به الإمام محمد بن حسين الشيباني حين سئل عن مخرج للحالة التالية، إذ قال شخص لأخر اشتر هذا العقار -مثلاً- و أن اشتره منك و أربحك فيه، و خشي إن اشتراه أن لا يشتريه منه من طلب الشراء، فقال الإمام: للمخرج أن يشتري العقار مع خيار الشرط له، ثم يعرضه على صاحبه، فإن لم يشتري منه العقار فسخ العقد و رد المبيع (السالوس، 2005، صفحة 11)، فقلل للإمام الشيباني: رأيت أن رغب صاحبه، من طلب الشراء، في أن يكون له الخيار مدة معلومة؟ فأجاب الإمام: للمخرج أن يشتري مع خيار الشرط لمدة أكبر من مدة خيار صاحبه، فإن فسخ صاحبه العقد في مدة الخيار استطاع هو، الأخر أن يفسخ العقد في ما تبقى من المدة الزائدة في خيار صاحبه. (قندوز، 2007، صفحة 21)

إن الحلول أو المخارج التي أشار إليها الأمام الشيباني، رحمه الله هي الهندسة المالية بالمعنى الحديث للمصطلح، و هي حلول مبتكرة للمشاكل المالية التي كانت تواجه الأفراد خلال تلك الفترة، بل وتستخدم هذه الحلول إلى يومنا هذا.

3.2.3 خصائص الهندسة المالية الإسلامية.

تتمتع الهندسة المالية الإسلامية بخصائص تميزها عن الهندسة المالية التقليدية سواء من حيث أدائها أو من حيث معانيها ومقاصدها الحقيقية غير الصورية و من هذه الخصائص:

-الابتكار الحقيقي إذ تعبر منتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً و ليس صورياً كما هو الحال في أدوات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية و خصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر أو الضمانات أو التسعير، وذلك انطلاقاً من كون الهندسة المالية الإسلامية تعمل على تلبية مصالح حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق و ليس مجرد عقد صوري. (خميلي، 2010، صفحة 14)

تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى إدارة السيولة من خلال استخدام الأموال في عمليات التمويل بدلا من الاستثمار لأن هذه العملية أقل مخاطرة، بينما هدف الهندسة المالية التقليدية هو إدارة المخاطرة من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة تؤدي إلى الربح السريع و أقل مخاطرة كالتوريق، التحوط المضاربة، والاستثمار...الخ.

تختص الهندسة المالية الإسلامية بالمصادقية الشرعية، و معنى ذلك أن تكون المنتجات المالية، الإسلامية متوافقة مع أحكام الشرعية الإسلامية و بعبارة أخرى قدر الإمكان عن الخلاف الفقهي، و الهدف من الهندسة المالية الإسلامية هو التوصل إلى حلول مبتكرة محل اتفاق قدر الإمكان، و تعمل الصناعة المالية الإسلامية في هذا المجال إلى تكوين نموذج للاقتصاد الإسلامي يعبر بحق عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي. (الحنيطي، 2010، صفحة 8)

تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذن يمكن لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية من خلال مشاركة في المخاطر و تخفيض التكاليف في المعاملات، و تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة و السمسرة.

4.2.3 ضرورة وجود الهندسة المالية الإسلامية

تتميز اليوم أسواق الأوراق المالية بالتداخل و التعقيد الشديد خاصة مع تطور المعاملات المالية و اتساع نطاقها و مجاها الدولي، و مع ظهور سوق للأوراق المالية الإسلامية و محاولة إيجاد مكانة قوية و دائمة في الاقتصاد المحلي و العالمي للدول للإسلامية، فإن من الضروري وجود هندسة مالية إسلامية داعمة للسوق الإسلامية، و ذلك للأسباب التالية:

الانضباط بقواعد الشريعة الإسلامية و بالتالي ضرورة إيجاد صيغ و حلول تلبي احتياجات الناس بكل كفاءة اقتصادية في ظل قواعد الشريعة الإسلامية، و هنا تأتي الهندسة المالية الإسلامية لتجمع بين الكفاءة الاقتصادية و الضوابط الشرعية للمستثمرين المسلمين.

تطور المعاملات المالية في الوقت الحاضر و اختلافها في كثير من الأحوال كما كانت عليه منذ أربعة عشر قرن أو في صدر الإسلام، و ديننا الحنيف لم يهمل المعاملات المالية و القواعد الإسلامية تجمع بين

الثبات و التطور أو المرونة، إذ تطور المعاملات المالية اليوم و تزايد عوامل المخاطر و عدم اليقين، و تطور الأنظمة التمويلية و التبادلية الاقتصادية، كل ما سبق يظهر ضرورة وجود هندسة مالية إسلامية لتنضبط المعاملات في دائرة الحلال و تقديم الحلول الملائمة.

و الجانب الثالث هو وجود المؤسسات المالية الرأسمالية و نموها إلى درجة كبيرة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي لا تكفي أن تكون عملية فحسب بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا تكافئ تلك التي تقدمها الحلول الاقتصادية الرأسمالية، و هنا يظهر التحدي أمام الاقتصاد الإسلامي من خلال ضرورة مواكبة التطور و النمو و منافسة المؤسسات المالية التقليدية، و لا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل دور الهندسة المالية الإسلامية في تطور المؤسسات المالية الإسلامية. (مداني و قندوز، 2010، صفحة 13)

4. تحديات الهندسة المالية الإسلامية و مناهج تطويرها.

تعرف الهندية المالية الإسلامية في الوقت الحالي جملة من التحديات المفروضة عليها لتطوير العمل بها، كما هو مفروض عليها في السوق العالمية بسبب التطورات العلمية و العملي في هذه الأسواق الدولية، لذلك يجب عليها إتباع مناهج خاصة بها لتطوير الهندسة المالية الإسلامية.

1.4 التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية.

في هذا السياق يمكن أن نذكر جملة من التحديات كما يلي:

➤ الافتقار إلى الكفاءات و الإطارات المؤهلة التي تتطلبها العمل المالي الإسلامي، و يجب أن

تكون هذه الكفاءات متوفرة وذات قدرات عملية اقتصادية و شرعية لتجنب الوقوع في

المحذور، و العمل على تحسين المنتجات، و ترجع ضرورة وجود هذا النوع من الكفاءات إلى

خصوصية الهندسة المالية الإسلامية، و ذلك بهدف تجنب تحمل مخاطر تشغيلية في المؤسسات المالية.

➤ غياب الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية حيث

تعاني من ضعف الإبداع و التطوير، فقد أثبت بعض التقارير السنوية لأكثر اثني عشرة مؤسسة

إسلامية في الخليج العربي غياب شبه تام للمخصصات المالية الخاصة بالبحث و تطوير المنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه تسعة بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير و البحث.

➤ عدم ضمان حقوق الملكية لصاحب فكرة المنتج المالي المطور، بعد تحمل المؤسسة تكاليف تطوير المنتجات و المخاطرة في تطبيقها للتأكد من سلامتها و كفاءتها، بعد ذلك إذا نجحت هذه المؤسسة في هذه الأداة، تقوم بعض المؤسسات الإسلامية باعتماد هذه الأداة دون أي مقابل مادي لصاحب الفكرة الأصلية.

➤ ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية ، إذ يعتبر الاختلاف في الفتوى المتعلقة بالمعاملات المالية بين الدول الإسلامية و في بعض الحالات في الدولة الواحدة، من طرف هيئات الفتاوى الشرعية، أمرا يصعب اتساع مجال العمل بالمنتجات المالية الإسلامية، لذلك لابد من توحيد الرؤى الشرعية كمحاولة للعمل على تقارب الفتوى الشرعية، لتجنب الشك و عدم اليقين من طرف المتعاملين الماليين المسلمين.

➤ المنافسة و تسويق المنتجات إذ يلاحظ أن المؤسسات المالية التقليدية و أسواق المال التقليدية أكثر تطورا و اتساعا على المستوى، الدولي و ذلك راجع إلى تراكم سنوات الخبرة و التطوير، لذلك على الأسواق المالية الإسلامية و المؤسسات المالية، الإسلامية العمل على كسب مكانة اكبر في سوق العالمية من اجل ضمان تسويق منتجاتها المالية و تطور أسواقها.

➤ الموارد البشرية، و هي واحدة من أكثر المسائل الإدارية المزعجة لمنتجات المالية الإسلامية، بسبب فقدان الخبرات المدربة و المؤهلة من حيث المعرفة الضرورية بالصرف، الإسلامية و التوافق مع الشريعة حيث يبلغ عدد هذه الخبرات حوالي 250 ألف موظف نصفهم في الشرق الأوسط، و 85% منهم لهم خلفية مصرفية تقليدية، هذا ما أعاق تطوير الهندسة المالية الإسلامية، حيث أن ضعف اليد العاملة و عدم تأهيلها يفرض تهديدا على الهندسة المالية الإسلامية و خاصة المخاطر التشغيلية.

2.4 منهج تطوير الهندسة المالية الإسلامية.

يمكن أن تعمل المؤسسات المالية الإسلامية على تطوير منتجاتها المالية و بالتالي الهندسة المالية الإسلامية، بعدد مناهج، لكن في الإجمال يتم الاعتماد على منهجين اثنتين أساسين هما منح المحاكاة و منهج الأصالة و الابتكار (قط، 2015/2016، صفحة 260)

1.2.4 منهج المحاكاة

وفق هذا المنهج يتم مقدما تحديد الهدف أو النتيجة المطلوبة من منتج الهندسة المالية الإسلامية، و هي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي، و بغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تشير الكثير من الجدل، فإنها تتبع المنهجية القائمة على المحاكاة و التقليد للمنتجات المالية، التقليدية، و أن كان من ابرز مزاياها، السهولة و السرعة في تطور المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الوقت و الجهد في البحث و التطوير ، فان سلباتها عديدة منها:

- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية أو عدم جوازها كليا، و هذا ما يجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة.

- إن المنتجات المالية التقليدية تناسب الصناعة المالية التقليدية، و تحاول معالجة مشكلاتها و أزمتها، فان محاكاة مثل هذه الأدوات تستلزم التعرض لنفس المشكلات، و هذا قد يؤدي بانصهار الصناعة المالية الإسلامية في التقليدية و الحكم عليها بأحكام الصناعة المالية التقليدية الفاشلة و المتسببة للازمات الاقتصادية.

- منتجات الهندسة المالية التقليدية جزء من منظومة متكاملة من الأدوات و المنتجات القائمة عن فلسفة و رؤى موحدة، و محاولة تقليد إحدى الأدوات يجري الصناعة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر الأدوات في هذه المنظومة و مكوناتها، و هو ما يفقد الهندسة المالية الإسلامية شخصيتها و مميزاتها.

2.2.4 منهج الأصالة و الابتكار

هو المنهج الثاني في تطوير الهندسة المالية الإسلامية و يهدف هذا المنهج بالأساس إلى تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال البحث في الاحتياجات الفعلية للعملاء و العمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ و أحكام الشرعية الإسلامية، أي إيجاد هندسة مالية إسلامية، و هذا من خلال الدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء و العمل على تطوير الأساليب التقنية و الفنية اللازمة لها، و ذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة الهندسة المالية الإسلامية تكون مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية ، و هذا المنهج هو الأكثر كلفة من التقليد و المحاكاة، لكن الكلفة العالية تكون في بداية التطوير و العمل بالمنتج ثم تخفض فيما بعد في المقابل هو الأكثر جدوى و فعالية و إنتاجية و من جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها من الاستفادة من المنتجات المالية التقليدية مادامت تتوافق مع الشرع الإسلامي

5. النتائج و التوصيات

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن أن نصل إلى بعض النتائج و التوصيات :

- الممارسات غير الأخلاقية المنهي عنها شرعاً في الأسواق التقليدية هي الدافع الأساسي لإيجاد سوق للأوراق المالية الإسلامية و من هذه المخالفات الشرعية : البيوع الصورية الإحتكار إتفاقيات التلاعب بالأسعار ، بيع النجش و غيرها من المعاملات المحرمة و التي تؤدي إلى أكل الناس بالباطل .

- الهندسة المالية الإسلامية لا تختلف عن الهندسة المالية التقليدية إلا في مسألة الضابط الشرعي.
- من أجل تطوير المنتجات المالية الإسلامية على مستوى أسواق الأوراق المالية الإسلامية خاصة أو على مستوى التمويل الإسلامي عموماً يجب العمل على ما يلي:

- العمل على تطوير الكفاءات و الإطارات المؤهلة التي يتطلبها العمل المالي الإسلامي
- ✓ أدراج تخصص الاقتصاد الإسلامي في معظم الجامعات و معاهد البحث في مجالات الاقتصاد على غرار ما فعلته الدول غير الإسلامية.
- ✓ الاستفادة قدر الإمكان من المختصين الماليين العاملين في المؤسسات المالية التقليدية و إدراجهم للعمل في المؤسسات المالية الإسلامية و ذلك بالتنسيق مع الفقهاء المختصين في المعاملات المالية الإسلامية.
- ✓ أستقطاب أكبر قدر من رؤوس الأموال العربية و الإسلامية من خلال تطوير المنتجات المالية الإسلامية للإفادة منها في تطوير أسواق المال الإسلامية و تحسين مستوى التنمية في الدول الإسلامية.
- ✓ الإعتماد على منهج المحاكات و الأصالة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية و ذلك في حدود الضوابط الشرعية المسموح بها
- ✓ تخصيص مكافآت و تحفيز المنتجين للأدوات المالية الجديدة المتوافقة مع أحكام الفقه الإسلامية.

6. قائمة المراجع

1. القرآن الكريم سورة البقرة. الآية [278-279].
2. القرآن الكريم سورة المائدة.. الآية رقم، 1.
3. صحيح مسلم بشرح النووي . الحديث النووي
4. صحيح البخاري صحيح البخاري، و الحديث رقم، 2082. باب ما يمحى الكذب و الكتمان في البيع (صحيح البخاري مع فتح الباري، المجلد 4..).
5. إبراهيم سامي لسويلم، صناعة الهندسة المالية، تطورات في المنهج الإسلامي، . مركز الراجحي للاستثمار. (2000).
6. احمد بن علي السالوس.. مخاطر التمويل الإسلامي. مكة المملكة العربية السعودية، جامعة أن القرى: المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. (2005)

7. احمد مداني، و عبد الكريم قندوز. الأزمة المالية و استراتيجيات تطوير المنتجات المالي الإسلامية متداولة . خميس مليانة، عي الدفلة، لمركز الجامعي خميس مليانة، عي الدفلة: الملتقى الدولي، الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية النموذج المصرفي في الإسلامي نموذجاً، (2010)..
8. النشار، محمد فتح الله.. التعامل بالأسهم في سوق الأوراق المالية رؤية شرعية في ضوء الفقه الإسلامي . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، (2006).
9. أمين خنيوة، و حنان علي موسى. منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات و مناهج التطوير، . المركز الجامعي غرداية، معهد العلوم الاقتصادية: الملتقى الدولي، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. (23-24 فيفري، 2011).
10. حسين شحاته، و عطية فياض، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية. القاهرة: مكتبة التقوى. . (2001).
11. سليم قط. مفاضلة الاستثمار بين سوق الأوراق المالية المعاصرة و سوق الأوراق المالي الإسلامية دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، : جامعة محمد خيضر بسكرة. (2015/2016).
12. عبد السلام مخلوفي. الصناعة المالية الإسلامية في ظل الهندسة المالية الإسلامية، مداخل للملتقى الدولي الاقتصاد الإسلامي، الواقع و الرهانات، . غرداية، المركز الجامعي غرداية. (23-24 فيفري، 2011).
13. عبد الكريم قندوز. الهندسة المالية الإسلامية . مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ، العدد 20 (2). (2007).
14. عصام أبو نصر. أسواق الأوراق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الإسلامي. مصر: دار النشر للجامعات. (2006).
15. فريد حميلي. دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية. عمان، الأردن،: الملتقى الدولي المالية الاقتصادية العلمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي. (ديسمبر، 2010).
16. قروف، محمد كريم. الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير المنتجات المالية الإسلامية . غرداية، المركز الجامعي غرداية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية: الملتقى الدولي، الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل. (23-24 فيفري، 2011).
17. محمد أمين ولد عالي. التنظير الفقهي و التنظيم القانون السوق المالية الإسلامية. بيروت: دار ابن الحزم. (2011).

18. محمد عدنان بن ضيف. الاستثمار في سوق الأوراق المالية، دراسة في المقومات و الأدوات من وجهة نظر إسلامية. بسكرة، جامعة محمد خيضر . (2008/2007)
19. هناء محمد ظلال الحنيطي. دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية . عمان الأردن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية؛ الملتقى الدولي، الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي. (ديسمبر، 2010).
20. وليد عايب. ، آليات الهندسة المالية كأداة الإدارة المخاطر لصكوك الإسلامية. غرداية، معهد الاقتصاد ، المركز الجامعي غرداية؛ الملتقى الدولي، الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل،. (23-24 فيفري، 2011).
21. ياسين عمر، و محمد خضيرات. دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية و المالية المعاصرة . المركز الجامعي غرداية، معهد الاقتصاد؛ الملتقى الدولي، الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبلية. (23-24 فيفري، 2011).